هويدي: هل يؤتمن القتلة على مستقبل البلاد

الأحد 21 يوليو 2013 12:07 م

تناول الكاتب فهمي هويدي ما جاء في التقارير الدولية الصادرة عن منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية، وصحيفة الجارديان البريطانية حول مذبحة الحرس الجمهورى الأخيرة، والتي اتفقت جميعها على تكذيب الرواية الرسمية المصرية التى تحدثت عن أن سبب الاشتباك راجع إلى قيام مجموعة إرهابية مسلحة بمحاولة اقتحام مقر الحرس الجمهورى.

وتساءل الكاتب: هل السلطة التى أصدرت الأمر بارتكاب المذبحة، وحاولت التعتيم عليها، تؤتمن على ترتيب أوضاع مستقبل البلاد، وهي التي سيعدل فى ظلها الدستور أو يكتب من جديد، وفى ظلها ستجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وأضاف: وإذا كان ذلك سلوكها فى تعاملها الذى لم يكن أمينا ولا نزيها فى مذبحة الحرس الجمهورى، فهل نطمئن إلى استقامة سلوكها فى التعامل مع بقية الملفات المصيرية الأخرى. وإذا كانت قد واتتها الجرأة على قتل أكثر من خمسين مواطنا مصريا فى ساعة الفجر فهل تستبعد منها عبثا فى الدستور أو تلاعبا وتزويرا فى الانتخابات؟

وقال هويدي إن قصة محاولة اقتحام المتظاهرين لا أساس لها من الصحة، وأن الصحيح غير ذلك تماما، لأن المعتصمين أمام مقر الحرس الجمهورى كانوا يؤدون صلاة الفجر، وان **12** مدرعة، وأعدادا كبيرة من جنود الأمن المركزى حاصرت المكان وأطلقت النيران على المصلين، الأمر الذى أدى إلى قتل **51** شخصا، وجرح عدة مئات منهم. وقد اعتبرت هيومان رايتس ووتش ان ذلك الحادث يعد الأكثر دموية منذ عصر مبارك.

ولفت الكاتب في مقاله بصحيفة الشروق إلى ما اتفق عليه التقريران من أن التحقيقات التى أعلن رسميا عن إجرائها فى ملابسات الحادث لا يطمأن إلى مسارها، لأنها تجرى بواسطة السلطات التى استبقت وقدمت رواية لم تثبت صحتها لما جرى، فضلا عن ان القضية إذا نظرت فستكون بين أيدى القضاء العسكرى الذى سيتحرك فى نفس الحدود، الأمر الذى يعنى أن المذبحة ستطمس معالمها ولن يمكن الرأى العام المصرى من التعرف على الحقيقة فيها.

وأكد هويدي أن التفاصيل المنشورة تبعث على القلق والخوف الشديد لعدة أسباب منها:

• الأول أن الحادث قد يشكل صفحة سوداء فى سجل القائمين على الأمر فى البلاد يتعذر محوها أو نسيانها، ذلك أن ما حدث أسوأ بكثير من أحداث شارع محمد محمود أو مقتلة ماسبيرو، فى الحالتين كان المتظاهرون يتبادلون الاشتباك مع الشرطة والجيش، ثم ان ضحايا أحداث محمد محمود التى استمرت ستة أيام نحو خمسين قتيلا أما مقتلة ماسبيرو فإن ضحاياها كانوا أكثر من عشرين شخصا. أما فى مذبحة الحرس الجمهورى فإنها لم تكن نتيجة اشتباك بين المتظاهرين والحرس كما ذكر التقريران اللذان سبقت الإشارة إليهما، وإنما كان ضحاياها من المتظاهرين السلميين والعزل المعتصمين أمام مقر الحرس، وقتلاهم الذين بلغ عددهم **51** شخصا سقطوا خلال ثلاث أو أربع ساعات فقط.

• الثاني ردود أفعال النخبة المصرية الليبرالية مخيبة للآمال، بما فى ذلك منظمات حقوق الإنسان التى اكتفت بنقد «الاستخدام المفرط للقوة»، دون تبنى إدانة واضحة للجريمة البشعة.